UN LIBRARY
1980
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED
A/C.2/35/L.55
4 November 1980
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الخامسة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٦١ (د) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولـــــي

التصنيـــع

فنزويلا : مشـــروع قـــرار *

التعاون الانمائي الصناعـــي

ألـــف

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيـــار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديـــد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، المتضمن ميثاق حقـــوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تشير أيضا الى اعلان وبرنامج عمل ليما المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميـــــدان الصناعي (١) ، واللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيـــة ، واللذين يحددان التدابير والمبادئ الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي فـــي اطـــار اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

---

* مشروع القرار هذا مقدم من وفد فنزويلا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحـــــدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

(١) A/10112 ، الفصل الرابع .

واذ تشير كذلك الى اعلان وخطة عمل نيودلهي المتعلقين بتصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية (٢) ، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللذين وضعا تفاصيل استراتيجية لزيادة تصنيع البلدان النامية في الثمانينات وما بعدها ، فضلا عن خطة عمل لاعادة تشكيل الصناعة العالمية في اطار اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

واذ تؤكد دور اعادة توزيع القدرات الصناعية في سياق التعاون الصناعي الدولي ، بما في ذلك الموارد وعمليات نقل التكنولوجيا الرامية الى ايجاد وتعزيز القدرات الانتاجية لدى البلدان النامية ، بقصد حفز اقتصاداتها ، مع مراعاة امكانات تنمية مواردها الطبيعية وفقا للأهداف والأولويات الوطنية الشاملة وضرورة زيادة حصتها تبعا لذلك في الانتاج الصناعي العالمي ،

واذ تدرك دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها الهيئة التنسيقية المركزية داخل منظومة الأمم المتحدة لتشجيع التعاون الانمائي الصناعي ولتنفيذ التدابير المتفق عليها وبلوغ الغايات المتفق عليها في كل من اعلان وخطة عمل ليما واعلان وخطة عمل نيودلهي ،

وقد درست تقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الاستثنائية الأولى ، المعتمد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ (٣) ، وتقريره عن دورته الرابعة عشرة ، المعتمد في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ (٤) ،

واذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٦١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ والمتعلق بالتعاون الانمائي الصناعي ،

واذ تضع في اعتبارها كذلك المقررات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية في دورته الاستثنائية الثانية ، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ،

١ - تحيط علما بتقرير المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، المعقود في نيودلهي ، في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير الى ٩ شباط/فبراير ١٩٨٠ (٥) ؛

---

(٢) انظر ID/CONF.4/22 .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/35/16) المجلد الأول ، الفقرة ٤٣ .

(٤) المرجع نفسه ، المجلد الثاني ، الفقرة ١٨١ .

(٥) ID/CONF.4/22 .

٢ - تؤيد الأولويات البرنامجية التي اعتمدها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة (٦) ، فيما يتعلق بمتابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ؛

٣ - تؤيد المقررات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة فيما يتعلق بنظام المشاورات (٧) ، وخاصة مقرره الرامي الى انشاء نظام دائم يكون محفلا للبلدان المتقدمة النمو والنامية تجرى فيه اتصالاتها ومشاوراتها الرامية الى تصنيع البلدان النامية ، ويتيح أيضا اجراء مفاوضات فيما بين الأطراف المهتمة ، بناء على طلبها ، في أثناء المشاورات أو بعدها ؛

٤ - تحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير ملموسة ، عند الاقتضاء ، من أجل اعادة تشكيل الانتاج الصناعي العالمي ، عن طريق استراتيجيات ايجابية ، وبالتالي ايجاد تقسيم دولي فعّال للعمل ، من شأنه ، في جملة امور ، تسهيل اعادة توزيع الصناعة ، وتوسيع وتعزيز القدرات الصناعية لدى البلدان النامية وتشجيع التجهيز الصناعي المحلي للموارد الطبيعية للبلدان النامية ؛

٥ - تؤكد ضرورة تسهيل اعادة تشكيل الانتاج الصناعي العالمي وذلك بجملة طرق منها ما يلي :

(أ) دعم زيادة الانتاج الصناعي في البلدان النامية ؛

(ب) توفير المعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية ، حسب الامكان والاقتضاء ، في سياق مجهود عام يرمي الى تحرير التجارة العالمية ، وخاصة لصالح تلك البلدان ؛

(ج) تحرير التجارة ، من حيث زيادة امكانية الوصول الى الأسواق ؛

٦ - تؤكد من جديد مقرر مجلس التنمية الصناعية في دورته الاستثنائية الثانية المعقودة في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ، وتقرر ضمان توفير الموارد الكافية لتمكين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من انجاز ولايتها ؛

٧ - تؤكد من جديد كذلك انه ينبغي اتخاذ تدابير ملائمة لتوفير الموارد الضرورية لجميع مجالات الأولوية المتفق عليها ، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والانتاج الصناعي ، التي لم يشر اليها في مقترحات الأمين العام الواردة في تنقيحه لبرنامج عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، لسنة ١٩٨١ والميزانية البرنامجية الحالية (٨) ؛

---

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/35/16) ، المجلد الثاني ، الفقرة ٥٤ .

(٧) انظر المرجع نفسه ، الفصل الحادي عشر .

(٨) ID/B/C.3/99/Add.1 .

٨ - ترجو من أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تتخذ تدابير فورية في نطاق اختصاصها من أجل التنفيذ الكامل والكامل لبرنامج العمل الجديد الشامل لأقل البلدان نموا ، الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة (٩) ، وقرارات ومقررات أخرى متصلة بالموضوع اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وان ترفع تقارير سنوية الى مجلس التنمية الصناعية بشأن التقدم المحرز في تصنيع أقل البلدان نموا ؛

٩ - تقدر الخطوات المتخذة بالفعل لضمان تنسيق الأنشطة مع هيئات الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية ، وتؤكد ضرورة مواصلة التعاون الكامل وتدابير العمل لضمان المتابعة المثلى لمقررات وتوصيات ونتائج المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، من مرحلة البرمجة حتى مرحلة التنفيذ ، خاصة في مجالات مثل الاجتماعات التشاورية ، والطاقة والأنشطة التنفيذية ؛

١٠ - ترجو من أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ان تحضّر وتضع الترتيبات لعقد مؤتمر حكومي دولي معني بانشاء صندوق عالمي للشمال والجنوب من أجل تعزيز تصنيع البلدان النامية ، حسب ما اقترحه المدير التنفيذى في مذكرته عن مقترحات الأمين العام الهامة المتعلقة بالميزانية البرنامجية الحالية (١٠) ؛

١١ - تناشد مرة أخرى جميع الحكومات ، التي لم تفعل ذلك بعد ، أن توقّع الدستور الجديد لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو تصدق عليه أو توافق عليه أو تقره ، في أقرب وقت ممكن على ان لا يتعدى ذلك منتصف سنة ١٩٨١ ؛

١٢ - تحث جميع البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو لجمع مساهماتها ، مع مراعاة الحاجة الى المرونة القصوى ، بقصد بلوغ مستوى التمويل المستصوب المتفق عليه البالغ ٥٠ مليون دولار في السنة ؛

بـــاء

واذ تشير الى القرار ١٥ (د - ١٤) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ ، الذى اتخذه مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة ،

واذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٠/٤٦ ، المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، بشأن عقد النقل والمواصلات ،

---

(٩) القرار ١٢٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ .

(١٠) انظر ID/B/C.3/99/Add.1 ، الفقرة ٣٥ .

واذ تحيط علما أيضا بالمقررات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في الاجتماعين اللذين عقدهما في لاغوس (١١) وفريتاون (١٢)، من أجل اتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ استراتيجية منروفيا (١٣) للتنمية الاقتصادية لافريقيا،

١ - تعلن الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا؛

٢ - تطلب الى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا، بصياغة مقترحات لتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية، ورصد تقدمه؛

٣ - تؤيد انشاء وحدة فريق للتنسيق في اطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل عقد التنمية الصناعية لافريقيا وترجو من الأمين العام أن يوفر الموارد الملائمة لتمكين المنظمة المذكورة من تأدية دورها في الاعداد للعقد وتنفيذه؛

٤ - ترجو من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يشرع في اجراء اتصالات مناسبة مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها للاسهام في انجاح عقد التنمية الصناعية لافريقيا وأن يرفع تقريرا عن التدابير المتخذة، عن طريق مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة، ودورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية، لسنة ١٩٨١، الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين.

---

(١١) انظر A/S-11/14.

(١٢) انظر A/35/453 و Corr.1.

(١٣) انظر A/34/552.